

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله وإن اختلفا في قبض المهر فالقول قولها .  
هذا المذهب وعليه الأصحاب قاطبة .  
وذكر في الواضح رواية أن القول قوله بناء على ما إذا قال كان له علي كذا وقضيته على ما يأتي في كلام الخرقى في باب طريق الحاكم وصفته .  
قوله وإن اختلفا فيما يستقر به المهر فالقول قوله .  
بلا نزاع .  
قوله وإن تزوجها على صداقين سر وعلانية أخذ بالعلانية وإن كان قد انعقد بالسر ذكره الخرقى .  
وذكره في الترغيب والمحرم والرعائتين والحاوي الصغير وغيرهم وهو منصوص عن الإمام أحمد رحمه الله لأنه قد أقر به .  
نقل أبو الحارث يؤخذ بالعلانية .  
وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز وغيره .  
وقدمه في المذهب والبلغة والمحرم والنظم والرعائتين والحاوي الصغير والزرکشي وغيرهم قاله في الخلاصة .  
فإن رضيت المرأة بمهر السر وإلا لزمه العلانية .  
وقال القاضي وإن تصادقا على السر لم يكن لها غيره .  
وحمل كلام الإمام أحمد والخرقى على أن المرأة لم تقر بنكاح السر .  
وأطلقهما في الهداية والمستوعب .  
فائدة ذكر الحلواني أن البيع مثل النكاح في ذلك .  
وتقدم ذلك في كتاب البيع بآتم من هذا .  
تنبيه قال المصنف في المغني ومن تابعه من الشارح وغيره وجه قول